

يندرج برنامج نشاط ديوان تنمية الجنوب لسنة 2020 في إطار برامج العمل والتوجهات العامة في مجال التنمية الجهوية ودفع الاستثمار التي تم ضبطها في مستوى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وذلك طبقاً للأولويات الوطنية والآفاق المستقبلية لدفع التنمية بالجهات والأهداف العامة للمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 بما يساعد على تحسين ظروف العيش وتطور أداء السياسات الاجتماعية وتقليص التفاوت وفك العزلة بين الجهات وتكريس مبدأ التمييز الإيجابي وإرساء مبادئ الحوكمة المحلية والحد من نسبة الفقر وتقليص نسبة البطالة ولسيما لدى حاملي الشهادات العليا.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2020 الشروع في إعداد المخطط الخماسي القادم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2021 - 2025، والعمل على تطوير المنظومات الاقتصادية وتدعيم القدرة التنافسية للولايات والتي سيكون فيها لديوان تنمية الجنوب دور هام ومساهمة كبيرة سواء في توفير المعلومة المحينة من حيث الميزات والإمكانيات المتوفرة والإشكاليات المطروحة والوضع التنموي الذي عليه مختلف جهات الجنوب، أو من حيث وضع التصورات واقتراح الإستراتيجيات التنموية المستقبلية وضبط محتوى البرامج والمخططات التنموية لهذه الجهات.

وانطلاقاً من المهام الموكولة لديوان تنمية الجنوب واعتماداً على إستراتيجية ومحاور التنمية الجهوية الواردة بالمخطط الحالي وبالأخذ بعين الاعتبار الاستنتاجات المستخلصة من تقييم نشاط المؤسسة وقدرتها على الأداء، يمكن تبويب برنامج عمل سنة 2020 في المحاور التالية :

- التخطيط الجهوي وإعداد الإستراتيجيات وتثمينها .
- تدعيم العمل التنموي بالمعتمديات والمناطق ذات الأولوية .
- تحسين جاذبية الجهات وتطوير نسق الإستثمار الخاص بها .
- تدعيم مبادئ الحوكمة وتعصير أساليب التصرف بالمؤسسة .

وتتلخص أهم الأهداف المرتقبة من تنفيذ برنامج نشاط ديوان تنمية الجنوب لسنة 2020 في:

- **الهدف عدد 1 :** متابعة تنفيذ مخطط التنمية والرفع من نسق إنجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المدرجة بميزانية الدولة وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية وإعداد المخطط التنموي القادم 2021 - 2025 بالمساهمة في ضبط التوجهات الأولية والخطوط التوجيهية وتحديد المشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة لولايات الجنوب،
- **الهدف عدد 2 :** مساندة التنمية والاستثمار القطاعي والجهوي بالعمل على تحسين المؤشرات التنموية بالمعتمديات المنتفعة بالبرامج الخصوصية ودفع الاستثمار الخاص بإعداد 380 دراسة جدوى والترفيغ في الباعثين المنتفعين بالمساهمة في التمويل الذاتي وانجاز محامل جديدة لتسويق التراب الجهوي لمناطق الجنوب والعمل على تطوير المنظومات الاقتصادية بانجاز المشاريع المقترحة ضمن مشروع المبادرة الجهوية لمساندة التنمية الاقتصادية المستدامة "إرادة"،

1 - التخطيط الجهوي وإعداد الإستراتيجيات وتهيئتها

- متابعة ثلاثية لتنفيذ المشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة لسنة 2020 وما قبلها في مستوى ولايات الجنوب حسب وضعية تقدّمها أو الصعوبات التي تعترضها واقتراح الحلول لتسريع انجازها وإعداد تقرير في الغرض في مستوى كل ولاية من ولايات الجنوب بالإضافة إلى تقرير تألّفي في مستوى الإقليم،
- استكمال إعداد التقرير السنوي حول التنمية لسنة 2018 بولايات الاقليم،
- إعداد التقرير السنوي حول التنمية لسنة 2019 لولايات الجنوب،
- متابعة إنجازات المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 وتقييم تجسيم محاور التنمية المضبوطة وذلك بـ:

- تحيين إنجازات الفترة 2016-2019 وتوقعات 2020،
- تحديد قائمة المشاريع المدرجة بالمخطط والتي لم تنجز بمختلف ولايات الإقليم،
- استخلاص الاستنتاجات والعبر بما ينير السبل لضبط ملامح أفق التنمية للمخطط القادم،

- إعداد تقارير في الغرض لكل مجلس جهوي بولايات إقليم الجنوب حسب المنهجية المعدة من قبل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
 - حوصلة هذه التقارير وإعداد تقرير تألّفي في مستوى إقليم الجنوب،
- إعداد المخطط التنموي 2021-2025 على مستوى ولايات الجنوب:
- المساهمة في صياغة الوثيقة التوجيهية تونس 2030 لاعتمادها في إعداد المخطط التنموي القادم 2021-2025،
 - المساهمة في صياغة منهجية إعداد المخطط التنموي 2021-2025 على المستوى الجهوي،
 - تقييم وتشخيص الوضع التنموي على مستوى الولاية ثمّ رسم الرؤية المستقبلية للتنمية واقتراح برنامج الاستثمار للفترة 2021-2025 (ضبط وتحديد المشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة المدرجة بالمخطط الخماسي 2021-2025 لولايات الجنوب، المشاركة في أشغال المقاربة والتحكيم على مستوى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والتنسيق بين الوزارات والجهات من أجل الملائمة بين المشاريع من جهة والتوازنات العامة من جهة أخرى وتقريب وجهات النظر بين المقترحات الجهوية والمقترحات القطاعية لتكون متناغمة مع الأولويات الوطنية ومع أولويات التنمية بالجهات)،
- مواصلة تثمين وإحكام استغلال نتائج الدراسة الإستراتيجية لتنمية الجنوب لأفق 2035 في وضع التصورات الأولية لتوجهات المخطط التنموي 2021 - 2025 في مستوى ولايات الجنوب،
- متابعة تقدم انجاز المشاريع المهيكلة المبرمجة بإقليم الجنوب،
- تنظيم يوم دراسي على مستوى ولايات إقليم الجنوب لمتابعة نتائج الدراسة الإستراتيجية لتنمية الجنوب لأفق 2035 والعمل على مزيد استغلالها،
- المشاركة في إنجاز إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية في أفق سنة 2030،
- المساهمة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية مع مكتب الدراسات الذي تم تعيينه من طرف وزارة الإشراف،
- إعداد ونشر الوثائق الإحصائية "الولاية في أرقام لسنة 2019"،

- إعداد وثائق البلديات في أرقام بالتعاون مع مكتب العمل الدولي في إطار مشروع المبادرة النموذجية للتنمية المحلية المندمجة،
- جمع المعطيات الإحصائية الخاصة بولايات إقليم الجنوب التي توفرها مختلف الوزارات والهيكل العمومية على مواقعها الإلكترونية أو في نشراتها الإحصائية.
- تحسين وتزويد منظومة المعلومات الإحصائية الجهوية بمختلف الإحصائيات السنوية لولايات الجنوب بصفة دورية ووضعها على ذمة المتدخلين بواسطة الإستخدامات الحديثة لتكنولوجيات المعلومات والنشر الإحصائي.

2 - تدعيم العمل التنموي بالمعتمديات والمناطق ذات الأولوية

- مواصلة إنجاز مشروع تميمين منظومة تربية الماشية بولاية تطاوين والشروع في إنجاز المسلخ العصري برمادة ومواصلة برنامج تطوير قطع الأغنام وتسمينها بهدف الإرتقاء بإنتاج اللحوم الحمراء واحداث شركة تعاونية للخدمات الفلاحية والشروع في تركيز منظومة تربية الماعز الحلوب بمعتمدية رمادة والعناية بمختلف سلاسل القيمة وفق المقترضات البيئية والصحية والتجارية المعمول بها وطنيا ودوليا ،
- المساهمة في إنجاز ومتابعة تنفيذ القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة الذي يشمل 30 معتمدية بولايات الجنوب ،
- مواصلة متابعة مشروع التعاون الفني مع الإتحاد الأوروبي "المبادرة النموذجية للتنمية المحلية المندمجة" والذي يشمل ولايتي تطاوين وقفصة والمشاركة في تشخيص و إنجاز مشاريع خصوصية بهذه المناطق.
- الشروع مع مختلف الشركاء في تركيز مشروع إحداث منتزه جيولوجي بمنطقة " الظاهر " بالجنوب الشرقي عبر إحكام إستغلال وتوظيف التراث الجيولوجي والحضاري في تطوير السياحة البديلة والمساهمة في التنمية المستدامة للمنطقة،
- مواكبة إنجاز مشروع المبادرة الجهوية لمساندة التنمية الاقتصادية المستدامة "إرادة" الذي يشمل ولايات مدينين وقابس وقفصة بالجنوب التونسي من خلال المصادقة على مخططات أعمال المنظومات الاقتصادية وإنجاز الدراسات الاقتصادية للمشاريع المقترحة والمنبثقة من المخططات والمساهمة في اختيار القائمين بإنجاز هذه المشاريع وتمويلهم ومتابعة إنجاز

مشاريعهم علما وأنه عهد لديوان تنمية الجنوب بالتصرف المالي لكافة المشاريع التي يتم إنجازها على المستوى الوطني،

- تعزيز دور الديوان المتعلق بالتنسيق بين مختلف الهياكل في بلورة و إنجاز عناصر الأنشطة الاقتصادية المنتجة في إطار مختلف مشاريع التنمية بمناطق الجنوب .

3 - تحسين جاذبية الجهات وتطوير نسق الإستثمار الخاص بها

- مواصلة إضطلاع الديوان بدوره في النهوض بالإستثمار الخاص من خلال تكثيف المرافقة للباعثين الجدد ومساعدتهم على إعداد دراسات مشاريعهم والحصول على التمويلات اللازمة بإنجاز 380 دراسة إلى جانب التعريف بمناخ الأعمال وبفرص الإستثمار المتاحة .

- الإستغلال الفعلي للمنظومة المعلوماتية المتعلقة بمتابعة مشاريع الإستثمار الخاص عبر الشبكة الافتراضية الخاصة التي تربط المقر الإجتماعي بالإدارات الجهوية للتنمية.

- الترفيع في الإعتمادات المخصصة لآلية إعتماد الإنطلاق 1 باعتبار أهميتها في منظومة تمويل المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن وتوفير الأموال الذاتية للباعثين الجدد الذين تعوزهم الإمكانيات ،

- مواصلة تكفل ديوان تنمية الجنوب بنسبة 70 % من كلفة الخدمات الإستشارية والدراسات في إطار التعاون التونسي الإيطالي ومساعدة المؤسسات المنتسبة والباعثين الجدد على تحمل مصاريف الإستثمارات اللامادية اللازمة ،

- متابعة المشاريع المنتقاة بدعم مالي وفني ضمن برامج التعاون الدولي (فوشير وبرنامج دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتطاوين، مدنين، قبلي وتوزر)،

- المساهمة في تنظيم التظاهرات على الصعيد الاقليمي والجهوي والمحلي لهزيد التعريف بإمكانيات الاستثمار وآليات التشجيع والمساندة وتثمين نتائج الدراسات القطاعية والجهوية،

- تنظيم أيام قطاعية للإستثمار ودفع المبادرة الخاصة على غرار دفع الإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والسياحة البديلة والطاقات المتجددة...

- إعداد التقارير الدورية حول الظرف الاقتصادي و تطور نشاط الاستثمار الخاص بإقليم الجنوب ،
- إنجاز شريط ترويجي لإقليم الجنوب للتمكن من المحامل التسويقية للمجال الترابي والتعريف بالمزايا التفاضلية للولايات وإبراز قدرتها التنافسية وجاذبيتها للاستثمار .
- تصميم وإعداد مطويات ووثائق ترويجية ووضعها على ذمة الهياكل المهنية والعمومية المتدخلة في حفز وجلب الاستثمار .
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية في مجال التعاون الدولي اللامركزي والمساهمة في تجسيم الأهداف والأنشطة المبرمجة في إطار الإتفاقيات مع نظرائها بالخارج .

4 - تدعيم مبادئ الحوكمة و تعصير أساليب التصرف بالمؤسسة :

- تطوير الإطار القانوني للديوان وذلك من خلال العمل على مراجعة النصوص القانونية

والترتيبية وخاصة منها ما يتعلّق ب :

- مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- الهيكل التنظيمي للديوان.
- النظام الأساسي الخاص بالأعوان.
- دليل الإجراءات وبطاقات المهام، ...
- إحداث وحدة للشؤون القانونية.
- دعم دور وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.

- إعداد مشروع القدرة على الأداء لسنة 2021 :

- تقييم إنجاز ميزانية 2019 وتوقعات إنجاز ميزانية 2020.
- إعداد مشروع القدرة على الأداء لسنة 2021.

- تعصير وسائل العمل :

- التوجه تدريجيا نحو اعتماد منظومة إعلامية مندمجة في مجال التصرف الإداري والمالي للديوان (الميزانية، المحاسبة، المالية، المخزون، وسائل النقل، الأجور، ...)
- تجديد أسطول السيارات بصفة تدريجية (التقويت في 2 سيارات قديمة واقتناء سيارتين جديدتين).

- تعيين مراجع حسابات الديوان :

قام الديوان باستشارة لتعيين مراجع حسابات للسنوات 2019 - 2020 - 2021 وسيقع خلال شهر جانفي من سنة 2020 قبول العروض والقيام بفتحها وتقييمها وإحالتها على المصالح المختصة لرئاسة الحكومة قصد إقتراح 3 مراجعي حسابات ليتم بعد ذلك إختيار أحدهم من طرف مجلس المؤسسة.

- تجديد اللجان الإدارية المتناصفة :

سيقع فتح باب الترشيحات للجان الإدارية المتناصفة لمختلف الأسلاك خلال الأشهر الأولى لسنة 2020 وانتخاب نصف أعضاء اللجنة الإدارية من طرف الأعوان وتعيين النصف الآخر من طرف الإدارة وذلك وفقا للنظام الأساسي الخاص لأعوان الديوان.

- تنظيم جلسات اللجان :

سيعمل الديوان خلال سنة 2020 تنظيم جلسات اللجان المختصة كلما دعت الحاجة إلى ذلك وتهم أساسا :

- لجنة الشراءات.
- لجنة التصرف في الصندوق الإجتماعي.
- لجنة متابعة ملاحظات مراجع الحسابات.
- اللجنة الطبية...

- القيام بدورات تكوين لتطوير أداء الأعوان والإطارات بالديوان،

- تدعيم قدرات الأعوان والمؤسسة في مجال :

- نشر ثقافة الحوكمة عبر تعزيز آليات النزاهة داخل المؤسسة وحوكمة الشراءات والصفقات العمومية والتعريف بمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي،
- تعزيز الشفافية وذلك بالعمل على جعل الشفافية من أولويات الديوان عبر التعريف بقانون الحق في النفاذ إلى المعلومة بالإدارات الجهوية للتنمية وتبسيط الإجراءات المعمول بها في الغرض لفائدة طالبيها من خارج الديوان،
- إرساء منظومة النزاهة وتقييم المخاطر،

- تعزيز النجاعة بتفعيل منظومة التصرف المندمجة وتكوين أعوان وإطارات الديوان.
- تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي لديوان تنمية الجنوب المصادق عليه من طرف الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.
- متابعة استغلال وصيانة الشبكة المحلية والقيام بالعمليات الفنية اللازمة لربط المستعملين الجدد بالشبكة.
- متابعة ، تحيين ومراقبة المنظومات الخاصة بتحسين النظام المعلوماتي والشبكة الداخلية للديوان ولاسيما مضاد الفيروسات والمضاد للهجمات الخارجية.
- القيام بأيام تكوينية حول السلامة المعلوماتية لمستعملي الإعلامية والمكتبية على المستوى المركزي والجهوي.
- مواصلة خطة العمل الاستعجالية لتطهير أرشيف الديوان المحفوظ بالطابق السفلي للعمارة والورشة والإدارات الجهوية للتنمية وذلك ب:
 - تطبيق الأدوات الفنية على الوثائق الخصوصية و المشتركة للديوان.
 - القيام بتحويل الأرشيف الشبه نشط من مكاتب الموظفين بالإدارة المركزية والورشة والإدارات الجهوية إلى المكان المخصص لهذا الغرض.
 - الشروع في تجميع وفرز وترتيب الوثائق المشتركة والخصوصية على المستوى الجهوي والمركزي للديوان.
 - فرز وترحيل الوثائق إلى الأرشيف الوطني و ذلك حسب جداول مدد استبقاء الأرشيف.